

آليات التكوين والتقويم بين الواقع والاقتراح

(دراسة في نظام دكتوراه LMD)

د. محمد الأمين خلادي

جامعة أدرار

توطئة :

تهدف الجامعة الجزائرية إلى معالجة هذه الحالة العينة من نظام LMD دكتوراه ؛ وتكمن الحالة هذه في عدم التكيف بين ذلك النظام والواقع الحاضر ، كما يرى السادة أصحاب الإشكال المطروح في قراءة هذا الملتنقى الجاد ، مما دفعني إلى الإسهام بقراءتي هذه من خلال عنوان مداخلتي التي أساسها بحث الآليات الكفيلة بإعادة النظر في التكوين والتقويم بين الواقع والاقتراح .

وصحيح أن العناية بهذا الأمر قديمة قدم انطلاق الجزائر في تفعيل نظام ل.م.د، ومنه « إن التقدم العلمي والتكنولوجي للأقطاب الجامعية وخاصة منها العربية أدى بمعظم الدول الحريصة على نموها الاقتصادي ودخولها العولمة لمراجعة نظام تعليمها العالي وإدخاله في النظام الجديد. فقد تبين أن معظم المحاولات للنهوض بالتعليم العالي خاصة تكوين المادة البشرية ذات جودة عالية وهذا لمواكبة الإصلاحات التي عرفتتها الدول المتقدمة»¹ ؛ فعامل

¹ - لعبان كريم ، أستاذ بجامعة الجزائر ،تحسين جودة التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام ل.م.د ، (ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ،جامعة الزرقاء الخاصة ،الأردن ،10-12 ماي 2011) ، ص 1.

التكوين البشري هو رأس العملية المنهجية في تفعيل هذا النظام على أحسن وجه مرتقب ، والمعطى البشري أكثر فاعلية وأثرا في مردود النتاج والحاصل المنجزة وانعكاساتها على تطور الدولة التي تعتني بالبحث العلمي في ازدهار مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ...

والعنصر البشري أبلغ ؛ لا يكفي وحده حقا ، فلا بد من الآلة ووسائل وأدوات أخرى ، لكن - ومهما يكن من أمر - فإن الإنسان هو الأصل في إنجاح العمل أيا كان. والتكوين لا يقوم إلا بقائمة الآليات السديدة التي تصلح من شأن التعلم والبحث والاختبار وتقوية المستوى التحصيلي للمادة العلمية في أي تخصص ؛ ولهذا بات أمر الجودة رهينا بمدى العناية بالعامل أي الشخص القائم على العملية التعليمية أو التعليمية أو البحثية ...

1 _ قراءة في بعض النصوص والوقائع

صحيح إن النصوص الوزارية المنظمة لهذه العمليات تنشد الجودة فوق التنظيم والتنقيص والمتابعة والمراقبة والتأمين ؛ لكنها باتت في ميسر الحاجة إلى تفعيل الضوابط والشروط أكثر في آليات التكوين والتقويم ؛ وذلك بالرغم من صرامة النصوص ودقتها مثل النص التالي : « يهدف إصلاح النظام الجامعي الجديد المدرج من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى جعل الشهادات وطلبات التكوين والتخصصات أكثر وضوحا.

إنه يرمي من جهة أخرى إلى إحداث انسجام محكم في المسارات الجامعية، مع التسهيل في مقارنة الإجراءات ومحتويات التكوين على المستوى الوطني والدولي.

إنّ هذا الإصلاح، المبني أساسا على نظام ل.م.د. (ليسنس - ماستر - دكتوراه) سيساهم في ضبط المبادئ الكبرى للتكوين والمتمثل في النقاط التالية:

* تحسين نوعية التكوين الجامعي.

* تلاؤم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم.

* اقتراح مسارات تكوينية متنوعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية.

* تسهيل حركية الطلبة وتوجيههم.

* تثمين العمل الذاتي للطلبة.

* تنصيب إجراءات لمرافقة الطلبة في أعمالهم.

* تثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها

* تنمية التكوين عبر مختلف مراحل الحياة، إلى جانب التكوين الأولي.

* فتح الجامعة والتكوين على العالم الخارجي.²

ومنه فليس العمدة الآن على مراقبة النصوص القانونية النازمة لهذا الشأن بقدر السعي نحو تأسيس نقد ناجع و مسؤول فوري لتقويم الحصائل السابقة بناء على الوقائع المسجلة والملاحظات المستنتجة من خلال التطبيق اليومي لهذا النظام في كل شق منه ؛ كالشق موضوع دراستنا هذه.

² - نص مقتبس من " دليل الطالب " ، جامعة باتنة ، الموقع الإلكتروني : fac-lettre.univ-batna.dz

هذا الملتقى الواعد بالنظر إلى أهدافه ومحاوره المسطرة يرمي إلى النقد الناجع المبحوث عنه ؛ وليس من عيب في إقامة الندوات والملتقيات الوطنية لهذا الشأن ، وإنما العيب أن تعطل التوصيات رغم رفعها للجهات المسؤولة عن النظر فيها أو المطبقة لها ومدى دعمها وتمويلها ومتابعتها إلى غاية تحقيقها، ولهذا نأمل في ملتقانا هذا أن نحد من أزمة القول بلا عمل والتوصية منبثرة عن تفعيلها الفوري المسؤول .

والتأمل في الجهود الجامعية التي تتم هنا وهناك يلحظ بصيص الأمل في السير نحو الحل المتدرج لمثل تلك المسائل المستعصية إلى حد الآن ، ونمثل لهذا ما انجر عن أول ملتقى وطني بخصوص نظام ل.م.د/L.M.D في المركز الجامعي بالمدينة عام 2007 ، ...

وهلم جرا من مئات الأيام الدراسية والملتقيات والندوات في المسار نفسه ؛ مع التأكيد على أن تصحب كل الجهود الجودة التي يجب أن يعرف بها التعليم الجامعي الجزائري في كل منجزاته وعلاقاته بالمجتمع من حوله وضمن كل المستويات ، إذ نستدل على بعض ذلك بقول القائل : « يقوم نظام LMD الذي طبقته الجامعات الجزائرية منذ سنة 2004/2005 على فلسفة التقويم المستمر ، والجودة والحركية والشهادات ذات المقروئية الجلية والمعترف بها عالميا، وتطلب هذا الأمر لإرسائه عقد ملتقيات وطنية ودولية كثيرة لإيضاح جوانبه وإشكالاته.

أوصى الملتقيان الأول والثاني المنعقدان شهري ماي وجوان 2008، الأول كان بعنوان: الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام ل.م.د، والثاني بعنوان: "ضمان الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات" بحتمية تطبيق نظام الجودة في كل المؤسسات الجامعية الجزائرية.

يستلزم هذا الوعي الذي تجسده سياسة وتوجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجنيد كفاءات ذات أخلاقيات مهنية عالية تؤسس لثقافة الجودة في الممارسة التعليمية الدائمة. إذ هدفت بعض التجارب إلى تحقيق احترافية في منتوجها، وسمعة في تكوينها، كما عملت الجامعات الجزائرية على تطبيق نظام الجودة في مجال التكوين بدرجات متفاوتة، ويبقى تبني توجيهات الوصاية في هذا المجال كلية مرتبطا بعامل الزمن، لأن تطبيق النظام الجديد كان تدريجيا في الجامعات الجزائرية.

إن تباين الدلالات و التعابير حول ثقافة الجودة في التعليم العالي، عقدت من تبني هذه الممارسات الجديدة، فمن خلال تقويم مرجعيات التكوين وجدنا العديد من المقاربات ذات الغايات المتقاربة تسعى إلى تحسين وتطوير أداء منتوج "التكوين" على غرار ثقافة الجودة، إدارة الجودة وتحسين النوعية.

ومن أجل تحكم منسجم في هذه المفاهيم، طرحنا في هذا الملتنقى التساؤلات الآتية:

هل تستطيع الجامعة اليوم، التي يقع عليها تقليديا ضمان انتاج وتراكم ونشر المعرفة أن تضيف إلى مهامها أعباء التشغيل والاندماج المهني لخريجها لملاءمة ذلك مع الملتنقيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟

هل نظام الجودة كفيل بتحقيق مهمتي التشغيل والاندماج المهني؟

كيف يمكن للجامعة الجزائرية إعادة ضبط العمليات التعليمية والتحكم في نوعية مسارات التكوين والبرامج الجديدة وأساليب التدريس والتقويم؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، سيعقد الملتقى الدولي الأول: رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 20، 21 نوفمبر 2010 تحت الرعاية السامية للسيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومن تنظيم منتدى جامعات (سكيكدة، قالمة، تبسة، بسكرة وورقلة): وهو الملتقى الذي يتطلع إلى إثراء محاور العمل المقترحة وتبادل الخبرات ودعم التعاون المحلي والدولي.³

2_ آليات التكوين والتقييم في نظام : دكتوراه ل.م.د / L.M.D

بناء على المناشير والقوانين الرسمية لنظام الدكتوراه فإن النصوص النازمة لا تدعونا إلى نقدها كمواضيع مسيرة ذات مواصفات ومقاييس معقولة في تنظيرها وبناء هندستها ؛ وإنما الاهتمام المنقوص هو دراسة مدى تطابق تلك الحقائق على الفعل الواقعي داخل المنظومة الجامعية ، ومن أمثلة المصادر المقننة التي تنظم فاعلية التكوين والتقييم لطلبة الدكتوراه في الجامعة الجزائرية ، الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د جوان 2011 من الصفحة 40 إلى 45 تقريبا.

أ _ ترتيب الفائزين في الماستر. . ، وكذا العمل بالقانون : رقم 1 المؤرخ 17جويلية 2010 وفيه شروط الدخول إلى الطور الثالث من ل م د⁴ ، والأمر نفسه في النظر إلى القرار رقم 714 مؤرخ في 03نوفمبر 2011 يتضمن كيفيات ترتيب الطلبة ...

³ _ ينظر : ديباجة الملتقى الدولي الأول: رهانات ضمان الجودة في التعليم العالي بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، يومي 20، 21 نوفمبر 2010، ص 3 ، موقع :

⁴ _ ينظر : الدليل بالملاحق المرفقة بالبحث مثل الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل م د جوان 2011 :وينظر :، القانون : رقم 1 المؤرخ 17جويلية 2010 وفيه شروط الدخول إلى الطور الثالث من ل م د ...

ب _ هل تحقق الهدف من هذا النظام مقارنة بسابقه ؟ وما دليل نجاح المستوى وتحسنه لدى طلبة الدكتوراه في دراستهم وبحوثهم ؟ وأي جديد في مواصلة الحاصل على الدكتوراه ضمن انخراطه في مزاولة التدريس والتأطير داخل الجامعة كأستاذ وباحث جديد ؟

ج _ ألا يمكن التوفيق بين شروط الترتيب حسب المعدلات وكذا النظر في الملف ؛ مع الأخذ ببعض الاختلافات والخصوصيات والاستثناءات بين تسيير جامعة وأخرى في معايير التقويم والمتابعة ، أي إن معدل 16 في جامعة "س" يكون أقل أو أكثر مع جنيسته 16 بالمقارنة مع جامعة "ع" ، مع التحفظ وكامل الاحترام ، والسبب في الفرق هو التفاوت في المعايير والمتابعة للطلبة من حيث التدقيق والصرامة وتطبيق القوانين حرفيا ...

د _ الأكثر من هذا الاعتبار الرجاء من الوزارة في المصالح المختصة وأيضا الندوات الجهوية ومدارس الدكتوراه التي لها خبرة سابقة في هذا الشأن الذي نحن بصدد دراسته وغيرهما ؛ أن تعيد النظر في توسيع مجال الجامعات التي يجب أن تفتح مدرسة الدكتوراه باعتبار المقاييس الخاصة .

3_ ملخص ونتائج ومقترحات

° تباعد بعض الجامعات الوطنية عن التجمع الجامعي بالشمال والغرب والشرق والوسط ، أي إنني أقصد الجنوب الشرقي والغربي بوطننا الحبيب .

° ° أضف إلى ذلك مراعاة تقارب تلك الجامعات في التخصصات المفتوحة من حيث العلوم الإنسانية والتطبيقية ؛ لنعطي الفرصة أكثر لطلبتنا في التمكن من مواصلة دراستهم وتخصصهم وعمق أبحاثهم وبالتالي تحصيل مردودية

مائزة على عدة مستويات اقتصادية وعلميا وفكريا واجتماعيا وإنسانيا ...
وقس على ذلك من المقاييس والمسوغات الأخرى

° ° ° اقتراح تأسيس لجنة وطنية تراقب تلك المعطيات والمشاريع والشروط
التي تؤهل أي جامعة في أن تفتح بمعية أخواتها مدرسة دكتوراه ، وأؤكد _
ههنا _ على مراعاة متطلبات المؤسسات الوطنية وعلاقة ذلك بتخصص
الطلاب المتفوقين وحاجة المجتمع لهم وعلاقة تخصصاتهم أيضا بالمنطقة
التي ينتسبون إليها من خلال جامعتهم، وخصوصيات تلك المنطقة التي يجب
أن تتجلى في الجامعة ، وهو شرط لا يخفى على المسيرين في فلسفة ل م د
؛ مع مراقبة دقيقة وموضوعية بعيدة كل البعد عن الذاتية وتغليب العلاقات
الشخصية على المصلحة العامة وسوى هذا ...

° ° ° ° وجوب العمل بتطبيق القانون حرفيا مادامت مواد أي قرار سائرة
المفعول وطنيا ما لم تنسخ أو تلغى أو تعدل ...، وعند الحاجة والحيرة والشك
والاختلاف لابد من التريث في الحكم مع ضرورة العودة فوريا للجهات
المختصة في الوزارة المعنية.